النسوية التقاطعية: معناها، تطبيقاتها، نقدها وإمكان استخدامها في السياق السوري

علياء أحمد[1]

أولًا: ملخص تنفيذي

كثيرًا ما تعاني النساء أشكالًا مركبة من التمييز، لا تحيط بها المقاربات التقليدية أحادية الجانب غالبًا، فتبقى هذه التمييزات غير مرئية، وتؤدي غالبًا إلى مزيد من العنف والتمييز ضد فئات مهمشة من النساء، ما دفع تيارًا في الحركة النسوية إلى ابتكار منهجية جديدة، تساعد في دراسة أشكال التمييز المركبة، سميت "النسوية التقاطعية- intersectionality feminism" التي تبيّن أنّ كل عنصر من عناصر التمييز المركّب ضد المرأة يعزّز بقية العناصر، ويتعزّز بكل منها، فيكون التمييز المركب، أكبر وأشمل من عناصره جميعها، ما يقتضي مقاربات مناسبة، وأطرًا قانونية مختلفة عن المقاربات والأطر الراهنة، القاصرة أساسًا، والجائرة أيضًا.

يتناول البحث التعريف بالنسوية التقاطعية، فيعرض لظهور المصطلح ومعناه، ومدى نجاعة منهجه وأهميته. ويتطرق إلى المنهج التقاطعي في إعادة التفكير بأدوات القوة وتموضعها، ويستعرض جوانب من النقد النسوي الموجّه إليه، ثم يناقش إمكان الإفادة منه في السياق السوري عند دراسة أوضاع النساء السوريات، لكشف أشكال التمييز المركبة أو المتقاطعة التي يعانينها. لذا، يناقش البحث الطابع الهوياتي للتمييز المتقاطع، وكيفية تداخل الهويات الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية للنساء السوريات، لتشكيل فهم أعمق للمستويات المركبة والمستجدة من العنف والتمييز، في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والقانونية، قبل الثورة التي انطلقت عام 2011، وتحولت إلى نزاع مسلح، تعرّضت بسببه النساء لمزيد من العنف، ولأشكال جديدة وأنماط أو نماذج جديدة من التمييز والاضطهاد المركّب، وبعد الثورة. ويقدم نموذجَ دراسةِ حالة يحلل فيها تقاطعيًا أشكال عنف وتمييز مركّبة على اللاجئات السوريات في ألمانيا، ويختم البحث بما توصل إليه من نتائج وخلاصات.

(1) باحثة نسوية، ومدربة في قضايا المرأة والطفل.

إنّ جدّة المنهج التقاطعي وندرة المصادر المرجعية في اللغة العربية شكّلتا تحدّيًا أساسًا للبحث، تطلّب مزيدًا من التحليل، وفي الوقت عينه دافعًا إضافيًا للإسهام في إدراج هذا المنهج ضمن العمل النسوي السوري في مستوى الرؤية والتفكير والعمل[2].

ثانيًا: أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من محاولته تقديم إضافة معرفية من خلال التعريف بمنهج جديد مبتكر ضمن الحركة النسوية، هو المنهج التقاطعي، وتوضيح أهميته، والتفكير في إمكان الاستفادة منه لدراسة معاناة النساء السوريات، وتحليل أشكال التمييز والاضطهاد المركّب التي يتعرضن لها، وتبيُّن ارتباط عناصر التمييز المركب والمتقاطع بالبعد الهوياتي، لبحث إمكان تغيير واقعهن نحو الأفضل.

ثالثًا: إشكالية البحث

من خلال التعريف بالنسوية التقاطعية ومنهجها وتطبيقها من جهة، وتحليل واقع النساء السوريات وفق المنهج التقاطعي الذي يساعد في كشف العلاقة بين الهويات المركّبة؛ الجنسية والعائلية والعشائرية والإثنية واللغوية والثقافية والدينية والمذهبية والمهنية والأيديولوجية والسياسية للأفراد والجماعات؛ وأشكال التمييز ضد النساء في السياقات والأنساق المختلفة، من جهة أخرى، يفترض البحث أنّ بإمكان النسوية التقاطعية إنتاج مقاربة منهجية جديدة تحيط بأشكال التمييز المتقاطعة والمتداخلة في السياق السوري، بما يتيح اقتراح أطرٍ قانونية ملائمة وحلولٍ ناجعة لمكافحة التمييز المركّب، ومعالجة آثاره.

رابعًا: منهجية البحث

يعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا للتعريف بالنسوية التقاطعية ومنهجها، ثم ينتقل إلى المنهج النسوي التقاطعي في تحليل بعض أشكال التمييز المركّبة أو المتقاطعة التي تعانيها النساء عمومًا، وفي

(2) عدا عن عدد بسيط من المقالات وبعض الأدلة التدريبية، لا تتوفرا مراجع عربية عن النسوية التقاطعية بوجه عام، وفي السياق السوري بوجه خاص، أما في اللغات الأجنبية، فتوافرت دراسة واحدة حول السياق السوري من منظور النسوية العابرة للحدود التي تستخدم النهج التقاطعي. اعتمد البحث مراجع أجنبية تناولت مفهوم النسوية التقاطعية عمومًا أو في مناطق مختلفة من العالم، عُولجت فيها قضايا جديدة معرفيًا وقانونيا تتوافق مع خصائص النظم السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه المناطق، ليست مطروقة في مجتمعاتنا بوضوح، لذلك يمكن أن يكون هذا البحث نواة أولية لاستخدام المنهج التقاطعي في قراءات جديدة، تتناول قضايا غير مرئية أو مهمشة في الواقع السوري.

تحليل واقع النساء السوريات، باختلاف هوياتهن وأماكن وجودهن في التقسيمات والأنساق التراتبية الهرمية المتعددة في سورية.

خامسًا: مقدمة

تتعرض النساء بسبب هويتهن الجنسية (أنثى) وهويتهن الجندرية (امرأة)، بصورة أساس، لعنف قائم على النوع الاجتماعي، ولتمييز يصعب حصره في شكلٍ محدد، لأسباب عدّة: لون بشرتهن، وهوياتهن العائلية والعشائرية والإثنية والطبقية والدينية والمذهبية... إلخ، أو بسبب ميولهن الفكرية والأيديولوجية والسياسية أيضًا[3]. وفي خضم الدفاع عن حقوقهن، غالبًا ما تُحصَر النساء في هويتهن الجندرية، وتحديدهن بوصفهن فئة واحدة تعيش التجربة نفسها، وتعاني الاضطهاد نفسه، وتقع عليهن النتائج نفسها، الأمر الذي يفضي إلى إعادة إنتاج الصور النمطية، وتكريسها ضدهن، وعدهن كتلة واحدة من الضحايا والمُعنّفات والمُستَغلات، ومن يستغلهن هو "الرجل"، في تكريس لانقسام جندري معياري، يبسِّط القضايا، ويغفل الحالات التي تتراكب فيها عناصر التمييز المركّب وتتقاطع.

وبدلًا من بحث الأسباب والعوامل المؤدّية إلى تمييز أفراد المجتمع وفق تراتبية هرمية، كرّسها النظام الأبوي/الذكوري، لا يتم التفريق بين هذا النظام والرجل، ويُعدان منظومة واحدة على أساس الجنس والجندر، وهذا يتضمن عنفًا من نوع آخر ضد الرجل المُستبَدِّ به والمُضطهَد عمليًا من جهة، ويمثل أداة للنظام الذكوري المستبد بأفراد المجتمع على اختلافات هوياتهم الجندرية من جهة أخرى، فيتمثل الرجل هذا النظام (الذي يضطهده أيضًا)، ويدافع عنه. تكمن المفارقة في دور النساء الكبير في الدفاع عن النظام الذكوري، بسبب تنشئتهن للامتثال لهذه المنظومة، وتبنّي قيمها ومعاييرها، ليكنّ جزءًا أساسًا منها، بل حارسات لها، وفاعلات في إعادة إنتاجها، من خلال تربية أولادهن وبناتهن، وهذا ما يحمّلهنّ قسطًا من المسؤولية عن تكريسها في المجتمع.

سيعرّف البحث بالنسوية التقاطعية، ويستعرض نشأتها وخصائص منهجها، ويستدل على المجالات المختلفة التي استعمل فيها هذا المنهج، والانتقادات التي وجهت إليه. ويحاول تحليل التمييزات التي تتعرض لها النساء السوريات نتيجة هوياتهن المتنوعة وفق المنهج التقاطعي، ليتبيّن إمكان الإفادة من النسوية التقاطعية في إنتاج مقاربة منهجية جديدة أقدر على الإحاطة بأشكال التمييز المتقاطعة

(3) تجدر الإشارة إلى أن النساء يواجهن الازدراء والنبذ مثل بقية أفراد مجتمع الميم (الأفراد ذوو الهويات الجنسية اللامعيارية)، عندما تتعارض ميولهن الجنسية مع "المعيارية الغيرية" السائدة التي تعتبر نفسها سيرورة حياتية مفروغًا منها، فتصم بالشذوذ كل من يخالفها، وتمارس ضده شتى أنواع الاضطهاد والعنف والتمييز. ومع الإقرار بأهمية تسليط الضوء على هذه القضية، وعلى الرغم من أنّها ليست موضوع هذا البحث، غير أن المؤكّد تعرّض (مجتمع الميم) إلى كل ما يطال النساء من تمييز وعنف، وبصور أكثر حدّة.

والمتداخلة في السياق السوري، بما يتيح اقتراح حلولٍ ناجعة لمكافحة التمييز المركّب ومعالجة آثاره.

سادسًا: ما النسوية التقاطعية؟

يعد منهج "التقاطعية-Intersectionality" حديث العهد ضمن الحراك النسوي العالمي، لا سيما في الشرق الأوسط والبلدان الناطقة بالعربية. وعلى الرغم من تداوله على نطاق واسع وفي مجالات مختلفة، نظرًا لقدرته الملحوظة في تحليل التمييزات المختلفة وتفسير عدم المساواة الاجتماعية، إلا أنه مثار مناقشات وجدل بشأن تصنيفه بوصفه نظريةً اجتماعية نقدية متكاملة.

ابتكرت المحامية والمُنظِّرة النسوية الأميركية من أصول أفريقية، كيمبرلي كرينشو، مصطلح "التقاطعية" في مقالتها الشهيرة المنشورة عام 1989: ((إلغاء تهميش تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز، والنظرية النسوية، والممارسات السياسية المناهضة للعرقانية))[4].

تناولت كرينشو التمييز ضد المرأة السوداء في الولايات المتحدة الأميركية، بوصفه حالة خاصة من حالات التمييز، يتقاطع فيها الجنس والعرق، ورأت أن النساء السود لا يؤخَذن في الحسبان، غالبًا، في التحليلات حول الاضطهاد الجندري أو العنصرية العرقية. فالتحليلات حول اضطهاد النساء تركّز على النساء البيض، في حين تركز التحليلات العنصرية على الرجال السود. فقد تحدّت بذلك النسويةَ ومناهضةَ العنصرية العرقية بشقيهما النظري والعملي اللذين يهملان "تصوير تفاعل العرق والجندر بدقّة"، مجادِلةً أن ((التجربة التقاطعية تفوق مجموع العنصرية العرقية والعنصرية الجنسية، وأي تحليل لا يأخذ التقاطعية بعين الاعتبار لا يستطيع أن يوضح النهج الذي يتم من خلاله إخضاع النساء السود))[5].

استعرضت كرينشو في مقالتها المذكورة ثلاث قضايا قانونية لنساء سوداوات ادّعَين في المحاكم ضد التمييز الذي واجهنه في عملهن، إذ تعرضن للتمييز لكونهن نساء من جهة، ولكونهن سوداوات من جهة أخرى، وفي القضايا الثلاث فشلت المحاكم في التعامل مع التمييز التقاطعي وإنصاف المدّعيات. أرادت كرينشو من خلال الأمثلة إثبات صعوبة حصر التمييز الذي يتعرض له أفراد المجتمع على سلم التراتبية الهرمية للمنظومة الذكورية، والذي تعانيه النساء على نحو أكثر حدة، وصعوبة تصنيفه على وجه الدقة والضبط، وعدم إمكان إرجاعه إلى سبب واحد واضح ومحدد، لكي يمكن تحليله واقتراح السبل الكفيلة بالحد من آثاره.

(4) كمبرلي كرينشو، "إنهاء تهميش تقاطع العرق والجنس: نقدٌ نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز، والنظرية النسوية، والممارسات السياسية المناهِضة للعرقانية (1989)"، موقع الهامش، https://al-hamish.net/7517/

(5) شارون سميث، "في تنظير قمع المرأة، النسوية السوداء والتقاطعية"، الحوار المتمدن، ع 6155، (24/2/2019).

تقول كرينشو: ((ربما يبدو للبعض أن ما قدمته هو انتقاداتٌ غير متسقة لكيفية معاملة النساء السود في قانون مناهضة التمييز. يبدو أنني أقول إن دعوى النساء السود رُفِضَت، وتجاربهن يُعتَّم عليها، لأن المحكمة رفضت الإقرار بأن تجربة توظيف النساء السود يمكن أن تكون مختلفة عن تجربة النساء البِيْض، بينما في حالات أخرى، أوذِيَت مصالح النساء السود لأن قضيتهن نُظِرَ لها كدعوى غير متمايزة عن دعوى أيٍّ من النساء البِيْض أو الرجال السود))[6].

هذا القصور دفعها بصفتها محامية نسوية إلى اجتراح مقاربة جديدة لفهم معاناة النساء المحرومات من حقوقهن ومن الحصول على فرص متكافئة وعادلة، عن طريق المنهج التقاطعي الذي يتحدى التحليل الأحادي للقضايا، ويسلط الضوء على الأهمية التحليلية للعلائقية، وكيف أن المواقف الاجتماعية المختلفة التي يشغلها الفاعلون، والأنظمة، والتراتبيات الهيكلية السياسية والاقتصادية، تكتسب المعنى والقوة (أو لا تكتسبهما) من علاقتها المتداخلة مع المواقف الاجتماعية الأخرى. وهذا يسلط الضوء على الطبيعة المتداخلة والبنائية للأنظمة والهياكل الاجتماعية المنظمة حول السلطة وعدم المساواة[7].

تنتقد كرينشو ما أسمته "الحدود المفاهيمية للتحليلات أحادية القضية"، أو التحليل أحادي المحور، وهو ما تحدّته بالتقاطعية، قائلة: ((يمكن للنساء السود أن يتعرضنَ لتمييزٍ بعددٍ من الأشكال، والتناقض ينبع من افتراضنا أن ادعاءهن الإقصاء يجب أن يكون أحادي الاتجاه. فلننظر إلى هذا التشبيه: سيارات تعبر في تقاطع، حيث السيارات تأتي وتذهب من كل الاتجاهات الأربعة. التمييز، مثل السيارات في تقاطع، قد يأتي من أي اتجاه وقد يذهب في أي اتجاهٍ آخر. إن جرى حادثٌ في التقاطع، يمكن أن تسببه سياراتٌ قادمة من أي اتجاه، وأحيانًا منها كلها. بالمثل، إنْ تضرّرت امرأة سوداء لأنها في تقاطع، يمكن أن تكون إصابتها نتيجةَ التمييز الجنسي أو التمييز العرقي)) .[8]

على أن التقاطعية ليست وليدة مقالة كرينشو، لكن كرينشو هي التي سكّت المصطلح الملائم الذي يصف بدقّة حالًا أفرزتها صراعات التيارات النسوية ذات الأهداف المتباينة، بين حركات تسعى لتحصيل مزيد من المكتسبات والقوة لنساء النخبة، وتيارات نسوية هادفة إلى تفكيك المنظومات التسلطية في المستويات السياسية والاجتماعية والدينية جميعها، المتداخلة والمتقاطعة، التي تزيد

(6) كمبرلي كرينشو، "إنهاء تهميش تقاطع العرق والجنس...".

(7) قارن:

Georgina Waylen, Celis Karen, Kantola Johanna, and S. Laurel Weldon (eds.), The Oxford Handbook of Gender and Politics, (2013). https://cutt.us/aG9rD

(8) كمبرلي كرينشو، "إنهاء تهميش تقاطع العرق والجنس...".

من تعقيد الاضطهاد والعنف الممارس ضد النساء[9].

بعد مقالة كرينشو، حاز المصطلح اهتمامًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية، وسلّط عدد من المؤتمرات والدراسات الضوء على أهمية التقاطعية، وقدم عدد من الباحثين والباحثات والنسويات، طروحات حول التقاطعية مثل "كاثي ديفس" التي تؤكد في مقالتها: "التقاطعية كاصطلاح دال" أهمية المسألة التقاطعية، من وجهة نظر الدراسات الجندرية التي يمكن تطبيقها ضمن أي مسعى علمي يحاول فهم الظواهر الفردية والاجتماعية على نحو شامل. وتؤكد أن ((أي باحثة تتجاهل الاختلاف تخاطر بأن يُنظر إلى عملها على أنه مضلل نظريًا، ولا جدوى سياسية له، أو ببساطة بعيد عن الواقع))[10].

بدأت فكرة التقاطعية تحظى باهتمام متزايد في العلوم الاجتماعية من مثل علم الاجتماع والدراسات الجندرية والجنسانية، والعلوم السياسية، وعلم النفس العيادي والتحليلي، وحتى في الاقتصاد، حيث نشأ الاقتصاد النسوي التقاطعي. وقدمت المنهجية التقاطعية، خصوصًا العلوم التطبيقية، استراتيجية تحليلية تساعد في فهم أكثر عمقًا لمدى تأثير المواقع الاجتماعية، والأفكار والممارسات التي تحفظ وتدافع عن الجنس والجندر والطبقة والعرق والاثنية، وسواها من ظواهر لا يمكن فهمها تحليليًا بمعزل بعضها عن بعض، فتعمل على تفسير علاقات القوة التي تؤدي إلى إنتاج حقائق مادية غير متكافئة، ومن ثم تقدم التقاطعية تصورًا متنوّعًا ومتعدد الأوجه لنظريات المعرفة[11].

لذلك يمكن القول إن ((مشروع التقاطعية دائم التهيكل ومفتوح على احتمالات لانهائية، وهذا ما يتأكد من عدم ثبات الهويات نفسها والمواقف الاجتماعية، والطبائع الديناميكية التي تتخلّلها وغير المتبلورة))[12].

إلا أن ما جرى الوصول إليه من تحليلات عميقة لأصوات المهمشين والمهمشات يشجع على إيلاء المفهوم مزيدًا من الدراسة والتطوير عن طريق التطبيقات العملية على أرض الواقع. فالمنهجية التقاطعية لا تفيد في تحليل العلاقات بين أنظمة القوة والهويات الناتجة منها فحسب، وإنما تساعد في تعزيز إمكان تغيير هذه المنظومات ومنتجاتها المعرفية لاحقًا، ويؤكد أحد الباحثين (في الإشارة

(9) للمزيد حول هذه النقطة يُنظر: منّة سويلم، "التقاطعية في مواجهة السوفراجيت"، موقع (نحو وعي نسوي)، https://cutt.us/9VcBx

(10) Kathy Davis in Roshan das, Nair and Catherine Butler, (eds.), Intersectionality, Sexuality and Psychological Therapies: Working with Lesbian, Gay and Bisexual Diversity, (John Wiley & Sons, Ltd. 2012), Page3

(11) قارن:

Georgina Waylen, Celis Karen, Kantola Johanna, and S. Laurel Weldon (eds.), The Oxford Handbook of Gender and Politics, (2013). https://cutt.us/aG9rD

(12) Roshan das, Intersectionality, Sexuality and Psychological Therapies

إلى بورديو) ((أهمية الحقول كإعادة إنتاج علاقات الهيمنة أو الحقول كمجالات "تنتج فيها الفئات الاجتماعية ترتيبات تاريخية محلية معقدة"))[13]

يشير علم اجتماع المعرفة إلى أن المعرفة، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى فهم التقاطع، تُبنى اجتماعيًا، وتُنقل، وتضفى الشرعية عليها، ويعاد إنتاجها بوساطة الآليات الاجتماعية المتشابكة (والمتقاطعة) بعمق مع أنظمة السلطة الاجتماعية (أي كنظرية في علاقات القوة)[14].

ومن ثم، فإن تطبيق التقاطعية في مجالات معرفية عدة مختلفة، ودراسة تموضع مراكز القوة التي تنتج ثقافاتها ومعاييرها، يسهمان تراكميًا في خلخلة هذه المواضع، وإعادة بنائها لإنتاج معرفي جديد، عبر تغيير آليات التفكير التي تقوم على تقديس ثقافة القوة وتهميش الضعف.

في ضوء ما تقدم، يمكن تحديد خصائص التقاطعية على النحو الآتي:

1. التقاطعية منهج نقدي، لا تستثني النظرية النسوية ذاتها من النقد.
2. تستبعد التحليلات أحادية المحور.
3. تبرز ترابط المجالات التي ينشأ منها التمييز المركب أو المتقاطع.
4. تُعنى باختلاف التجارب الإنسانية وتعدّدها.
5. تضع الفئات الأكثر تعرضًا للتمييز والتهميش في صلب رؤيتها وعملها.
6. إنها منهج برسم العمل والممارسة، وفق معيارَي الجدوى والإنجاز، هو منهج قيد الإنشاء دومًا.

سابعًا: نقد النسوية التقاطعية

انتُقدت النسوية التقاطعية من بعض التيارات النسوية، أبرزها النسوية الماركسية التي ترى أن التقاطعية "أيديولوجية بورجوازية"، لا تتجاوز حدود السياسات الهوياتية التي تختلط بعلاقاتِ الرأسماليّة. وبحسب إيف ميتشل تعمل التقاطعية على إعادة إنتاج الشِقاق ما بين المظهر والجوهر[15].

(13) Johanna Hofbauer, Gertraude Krel, Intersektionalität und Diversity MIT Bourdieu betrachet, in Smykalla, Sandra, Vinz, Dagmar (Hrsg.): Intersektionalität zwischen Gender und Diversity. Auf. 4. (Münster, 2016), Page 8788-

(14) قارن Georgina Waylen, Celis Karen, Kantola Johanna, and S. Laurel Weldon (eds.), The Oxford Handbook of Gender and Politics, (2013). https://cutt.us/aG9rD

(15) قارن Eve Mitchel, I am a woman and a human, Page 13 https://libcom.org/files/intersectionality-pamphlet.pdf

وتصرّح النسوية الماركسية أن سياسات الهويّة والتقاطعيّة ليست مُخطئة بالكامل، لكن يشوبها النقص، فالعلاقات الاجتماعيّة ذات الطابع الأبويّ والعرقيّ هي علاقاتٌ حقيقيّة ومحسوسة وماديّة، إلا أنّ النهج التقاطعي المستند إلى سياسات الهوية يؤدي إلى إضفاء الفردية على النضال، وهذا ما ينزع الأممية/ العالمية عن النضال الطبقي، فسياسات الهوية ((تعيد إنتاج الفرد المغترب في ظل الرأسمالية، وبالتالي يأخذ النضال شكل المطالبة بالمساواة بين المجموعات المختلفة، في أفضل الحالات، بينما في أسوأ الحالات يأخذ النضال شكلًا فرديًا". كما أنها تختزل النضال في "مساواة في الحقوق)) أو ((تمثيل متساوٍ لبعض الفئات))، ما يعزز الهوية بوصفها فئة ثابتة تاريخيًا[16].

يُلاحظ أن النسوية الماركسية تربط النضال النسوي بالنضال ضد الرأسمالية، وتضع الصراع الطبقي والاضطهادات الناتجة منه في مركز التحليل، في حين ترى النسوية التقاطعية أن النظام الذكوري هو السبب الرئيس لكل الأنظمة الاستبدادية وغير العادلة المتعاقبة على مر التاريخ، ومنها النظام الرأسمالي.

تأخذ تيارات أخرى على التقاطعية غموضها والتباسها وعدم وجود إجماع على تعريفها، فعلى الرغم من اتساع المجالات التي تستعمل فيها التقاطعية، إلا أنها بوصفها أداة تحليلية مرتبطة بأنساق هوياتية معقدة ومتشابكة، تختلف من نسق إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، حيث تتغير مصفوفات القوة بحسب الجنس والعرق والعقيدة والدين والطائفة والطبقة الاجتماعية والموقع الجغرافي والصحة، وسواها من محدّدات لانهائية، ما يجعل من الصعب وضع تصور واضح وثابت للتقاطعية، كما هو رائج في النظريات أو المناهج المتداولة عادةً. يُرد على هذا النقد بأن وضع تصور موحد للتقاطعية يفرغها من جدواها، ويعوّق قدرتها على كشف الجوانب اللامرئية من التمييز ضد الفئات المهمشة. فإن تعميم التقاطعية انطلاقًا من حالة معينة أو تجربة مجموعة واحدة في سياق اجتماعي معين، يخاطر بفقدان استراتيجية تتيح فهم الناس وكيفية استخدامهم أطرَ العمل المتداخلة. فالتقاطعية بحد ذاتها دائمة التهيكل، لذلك توضح هذه الحالات المختلفة طرائق عدة في استخدام التقاطع أداةً تحليلية[17].

إن الجدل القائم حول صعوبة المفهوم وتعقيده، وإمكان التعامل معه بصفته نظرية متكاملة أم "استراتيجية تحليلية" لفهم تجارب الأشخاص المهمشين، وصراعاتهم، لا يعني التقليل من أهميته ونجاعته في المجالات التي استخدمته. ومن ثم، إن أهمية منهج التقاطعية هو القدرة على الوقوف

(16) المرجع السابق نفسه.

(17) قارن:

Patricia Hill Collins and Sirma Bilge, Intersectionality, Copyright © Patricia Hill Collins and Sirma Bilge, This second edition by Polity Press Polity Press 2020

في وجه التصنيفات المسبقة والثابتة والحقائق الموضوعية، وتحديها هذه التكوينات وحدود هذه التصنيفات[18].

ثامنًا: تحليل تقاطعي لو اقع النساء السوريات

يحاول هذا البحث أن ينقل التقاطعية من نواتها الأولى وشروط ميلادها (النسوية السوداء المرتبطة بوضع النساء السود والتمييز العنصري الذي يتعرضن له في الولايات المتحدة وغيرها)، فيستعمل أدواتها في تحليل أوضاع النساء السوريات وما يتعرّضن له من عنف وتمييز، ليس بالضرورة أن يكون تمييزًا عنصريًا، بمعناه العرقي. فـ"المرأة السوداء"، عند كمبرلي كرينشو، تقابلها في الحالة السورية المرأة "الأُخرى" المختلفة اختلافات شتى، يستدعي كل واحد منها التمييز والعنف. وما يساعد على نقل التقاطُعية لتطبيق منهجها في السياق السوري أنها ليست "شيئًا"، بل ((طريقة معينة للرؤية، والتفكير، والعمل، طريقة للرد على التصويرات المحدودة للقوة الاجتماعية، تلك التصويرات التي تقيّدُ قدرتنا على تنفيذ أعمال التغيير الحقيقي. مفهوم التقاطعية ليس تصورًا مجردًا، بل هو وصف للطريقة التي تُشْعَر بها الاضطهادات المتعددة))[19].

لتبيّن موقع النساء السوريات في البنى التراتبية في السياق السوري المتنوع، وتقديم تحليل تقاطعي للتمييز الذي يتعرضن له، يفترض البحث وجود أربعة أهرام رئيسة، أو أربعة أنساق تشكل مجتمعة نموذجًا مركبًا من السلطات البطركية/ الذكورية المتناحرة أو المتوافقة بحسب ما تقتضيه مصالحها: المجتمع، السلطة/ السياسة، الدين، والاقتصاد. تنضوي تحت كل نسق/ هرم هويات متنوعة ومتفرّعة ومتشابكة، تنتمي إلى الهرم نفسه، من مثل الأديان والطوائف والمذاهب في هرم الدين، والانتماءات الحزبية في هرم السلطة السياسية، والانتماء المناطقي (ريف/ مدينة)، أو العائلة أو العشيرة ضمن هرم المجتمع، وحجم الملكية، وتوزيعها، ومستوى الدخل والادخار (فقر/غنى) ضمن هرم الاقتصاد.

تتوزع هذه الهويات ضمن أنساقها الهرمية وفق تراتبية تحدّدها معايير القوة في كل منها، وهي تراتبية تسلّطية قائمة على مبدأ القوة والغلبة، تجعل الأفراد في كل مستوى من مستويات الهرم تابعين وخاضعين لمن هم في المستوى الأعلى، في تقسيم وضعت القوانين الذكورية محدّداته ومعاييره عبر أزمنة طويلة، ومن خلالها قررت من هو الأقوى والأعلى منزلة والأكثر سلطة.

(18) Roshan das Nair, and Catherine Butler (eds.), Intersectionality: Sexuality and Psychological, Page3

(19) كمبرلي كرينشو، "إنهاء تهميش تقاطع العرق والجنس...".

تختلف معايير القوة، وتختلف، من ثم، أشكال التمييز ضد النساء، بحسب خصوصية الهرم، فالقوة في هرم السياسة/ السلطة مثلًا، ترسمها معايير الولاء والمعارضة وطبيعة العلاقة بالسلطة قربًا أو بعدًا. وفي الاقتصاد ترتبط بحجم الملكية الأكبر والقدرة على التحكم في رأس المال، بينما تستند في هرم الدين إلى المنزلة الدينية والروحية لكل هوية، وخصوصية التراتبية الدينية فيها، ووجود مرجعية مباشرة أو غير مباشرة لديها[20]. ومن نافل القول إن هذه الأهرام وما تنطوي عليه من هويات وتشعبات ليست منفصلة بعضها عن الآخر، وإنما هي متشابكة ومتفاعلة، مؤثرة ومتأثرة، أبرز ما فيها افتقارها إلى العدالة الجندرية، واستخدامها النساءَ لتكريس هيمنتها.

غالبًا ما تتقاطع الهويات والأدوار التي تلعبها في الأنساق المختلفة، فتولّد سلطة أقوى لمن هم في مستويات أعلى من غيرهم في كل هرم، فشيخ العشيرة الذي أصبح نائبًا في "مجلس الشعب"، تُضاعف قوته وتأثيره لتضاعف مجالات نفوذه وتداخلها بين نسقي الهرمين، المجتمع والسلطة/ السياسة. والعكس صحيح حين تجتمع في شخص واحد معايير ضعف في أكثر من هرم، كأن يكون ابن عائلة صغيرة، وفقيرًا في الوقت نفسه، فذلك يضعه أمام تحديات أكبر، وتحت سلطات أكثر، لم يكن ليواجهها لو كان ابن عائلة عريقة أو غنيًا. من البدهي أن الامتيازات المركبة المتقاطعة تولد تمييزات مركبة متقاطعة.

ويلعب نسق الدين دورًا أساسًا، ويتَحكم في هرم "المجتمع"، ويستثمر فيه هرم "السلطة"، ومن خلاله أُسبغت الشرعية والمشروعية على علاقات القوى غير المتكافئة عمومًا التي تُضطهَد فيها النساء، بوجه خاص، ويُميَّز ضدهن مهما عَلا سقف "حرياتهن".

تُردّد كثير من النساء المتماهيات مع العقلية الذكورية عبارات على غرار "أهلي، زوجي، أبي.. أعطوني حريتي بالكامل، أنا حرة ومتساوية في الحقوق مع الرجال، أختار ما أريد وقت ما أشاء"، ناسيات أو متناسيات أنهن سيفقدن حريتهن الموهومة أمام أول موقف يخترن فيه قرارات تتعدّى السقف الموضوع لهن، من مثل خيار الزواج من طائفة أخرى، ما كان من الأسباب الأساس للتمييز المُشرعن قانونيًا لظاهرة ما يسمى "جرائم الشرف". وهي ظاهرة تكشف تداخل القوانين/ السلطة والدين والمجتمع، وتقاطعها في التمييز ضد المرأة.

وهرم الاقتصاد عامل خفي في الرباعي الذكوري، فالتهميش والإفقار اللذين طالا السوريين عمومًا، نالت النساء منهما القسط الأكبر. وظاهرة تأنيث الفقر بدأت من العائلة (نواة هرم المجتمع)، حين حرمت العادات والتقاليد أغلب النساء من حق الميراث، وهو غير متساوٍ أساسًا، وفق المرجعية الدينية (سلطة هرم الدين)، وبمباركة السلطة (هرم السياسة) التي تتجاهل الضغوط المجتمعية

(20) على سبيل المثال لا الحصر، دار الإفتاء عند السنة، شيوخ العقل عند الموحدين الدروز، والمجلس الأعلى عند الإسماعيليين.

على النساء من جانب رجال عائلاتهن للاستيلاء على أملاكهن، فمنعت مصالح السلطات البطريركية المركبة النساءَ من امتلاك أموالهن، ومن ثم قراراتهن[21]. ((إن السيطرة الجنسية على النساء ارتبطت بحماية أبوية، وفي المراحل المختلفة من حياة المرأة، يتداول حمايتَها حماةٌ ذكور، فهي لا تتجاوز أبدًا حالة الطفولة، لكونها خاضعة وتحت الحماية))[22].

يُلحظ تهميش النساء وغيابهن في مراكز القوى، حيث ترجح الكفة لصالح الرجال في كل مستوى، حتى وإن توافرت نسب هزيلة لمشاركتهن في هرم السلطة مثلًا، كتقلُّد بعض النساء مناصب عليا في الدولة (نائبة رئيس الجمهورية، وزيرة، سفيرة، نائبة برلمان)، لكن الحقيقة أنّ مشاركتهن صورية إلى حدّ كبير، كصورية مشاركة نظرائهن الرجال في سلطة تتحكم أجهزة استخباراتها في كل شيء، أو لأن وجودهنّ شكليّ ويتحكّم "مساعدوهنّ" الرجال في سلطة القرار الفعلي، إن وجدت.

في مختلف الأهرام/ الأنساق، يكاد يغيب وجود النساء في مراكز مؤثرة، فلا وجود لشيخة عشيرة، أو مختارة حي أو قرية، أو كبيرة عائلة في هرم المجتمع. وإن وجدت رابطة لسيدات الأعمال في هرم الاقتصاد، فدورهن امتداد لرجالهنّ، في الأغلب، أو غائب ومهمش في السياسات الاقتصادية. ووجود شيخات ومعلمات دين (في هرم الدين)، ليس إلا لأداء مهماتهنّ، ضمن محدّدات المنظومة الذكورية وتبعية المرأة للرجل.

حتى النساء اللواتي في مواقع هرمية أعلى من غيرهن، يعانين أثرَ الهويات والمحددات الذكورية في حياتهن، وتنعكس فيهن سلبًا بصور مختلفة، من مثل العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي المبرَّرين مجتمعيًا والمشرّعين دينيًا وقانونيًا، والمعزَّزين اقتصاديًا، في ظل غياب العدالة الجندرية، وهو ما يمكن للنسوية تحليله وكشفه باستخدام المنهج التقاطعي، للدلالة على أن التمييز ضد النساء في الأهرام الأربعة، ولّد أشكالًا معقدة من التمييزات، تعرقل إمكان تقدمهن ومشاركتهن الفاعلة في المجتمع، أيًا كانت مواقعهنّ ضمن التراتبية الهرمية المحكومة بالمنظومة الأبوية/ الذكورية.

ثمّة ما يجمع، إذن، بين تلك الأنساق كافّة، يمكن التعبير عنه بمصطلح "السياسات الجنسية" الذي أشاعته الباحثة النسوية كيت ميليت، ومعناه ((السياسات القائمة على التحيز للرجل أو سياسات العلاقة بين الجنسين))[23]. وهي ركّزت أيضًا على المفهوم الموسّع لمصطلح "الأبوية"، بحيث يتجاوز التعريف الأصلي ((حكم الرجال كبار السن المهيمنين على البنية التقليدية من علاقات

(21) علياء أحمد، واقع المرأة السورية في الأزمة الراهنة، ط1 (دمشق: بيت المواطن، 2014)، ص 44.

(22) غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، أسامة إسبر (مترجمًا)، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص422

(23) سارة جامبل (محررة)، النسوية وما بعد النسوية دراسات ومعجم نقدي، أحمد الشامي (مترجمًا)، ط1 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002). ص 66،

القرابة))[24]، إلى المعنى الواسع، وهو قمع كل النساء من جانب كل الرجال من خلال الصور المؤسسية. وترى ميليت أن الأبوية مؤسسة سياسية، والجنس صفة للوضع تحمل دلالات سياسية. فالهيمنة الأبوية هي الشكل الأولي للقمع البشري، وتحدث أساسًا من خلال السيطرة الأيديولوجية، وإن لم تقتصر عليها، وفق ميليت، و((لا بد أن يخلص المرء إلى أن السياسات القائمة على التحيز للرجل إذا كانت ترتبط بالاقتصاديات وبجوانب أخرى ملموسة من جوانب التنظيم الاجتماعي، فإنها كالعنصرية أو بعض جوانب نظام الطبقة تعد أيديولوجية في المقام الأول، أي أسلوبًا للحياة، ولها تأثير في كل الجوانب الأخرى النفسية والانفعالية للوجود. ومن ثم فقد أدت إلى خلق بنية نفسية ترسخت جذورها في ماضينا، وقد تشتد سطوتها أو تخفت، ولكن لا يستطيع أحد القضاء عليها))[25].

النسوية التقاطعية ترفض التحليل الأحادي الذي يصنف التمييز ضدّ النساء، تحت عناوين عريضة تغفل التمييزات المتراكبة والمتقاطعة بين الأنساق/ الأهرام التي تميّز امرأة من أخرى بحسب موقعها وهويتها في كل هرم، وتغفل اختلاف التجارب الإنسانية. فالعنف الذي تتعرض له امرأة ريفية أمّية فقيرة، يختلف عن العنف الواقع على امرأة مدنية متعلمة غنية. ليس المقصود أن هناك عنفًا أقل سوءًا من غيره، لكن معالجة الأسباب والنتائج في الحالين كلتيهما تختلف باختلاف المعطيات. ولا بد للجهد الساعي إلى حماية النساء أن يلحظ هذه الفروقات، ليضمن تقديم رؤى وحلول منهجية ناجعة، تنطلق من الواقع، وتهدف إلى تغيير بنيوي في علاقات السلطة داخل كل هرم.

لعلّ ما جرى ويجري منذ اندلاع الثورة السورية (2011)، والهويات والأوضاع المركّبة المستجدّة على النساء السوريات، تستدعي مقاربات ومنهجيات مختلفة، في مقدّمتها النسوية التقاطعية.

لقد كانت مشاركة النساء في الثورة وحراكهنّ النسوي العفوي تحدّيًا حقيقيًا لا للنظام السياسي فحسب، بل للمجتمع الأبوي/ الذكوري بأهرامه جميعًا، وما تنطوي عليه من سلطات تراتبية. ولأنّ تخطّي النساء السوريات الحدودَ التي رُسمت لهن في كل هرم من أهرام السلطة الذكورية في المجتمع كان ثورة بحد ذاتها، لم يدم طويلًا احتفاء الأوساط المعارضة بالمشاركة النسائية والنسوية في الثورة، وتحديدًا عند أصحاب العقليات الذكورية، وحُماة الأنساق الهرمية التراتبية. فالذين أرادوا من الثورة تغيير هوية السلطة السياسية المستبدة فقط، مع المحافظة على المنظومة الذكورية التي يمثلونها، عمدوا إلى استخدام النساء لخدمة مصالحهم، أو تهميشهن، وجعل مشاركتهن صورية في الهياكل السياسية. ومن ثمّ، إن غياب نموذج لسلطة غير ذكورية في العالم لا يعني أبدًا الركون إلى المفهومات المجتزأة والانتقائية في الثورات، والتوقف عن محاربة منظومة الهيمنة الذكورية التي تلقي بأثقالها على

(24) المرجع السابق نفسه، ص67.

(25) المرجع السابق نفسه، ص67.

أفراد المجتمع جميعهم باختلاف هوياتهم الجندرية.

بعد الثورة، أصبح الموقف السياسي (موالاة/ معارضة) هوية جديدة أساسًا، ومحدّدُ الدين/ الطائفة أكثر حضورًا، وخرجت إلى العلن صراعات هوياتية بقيت خافية أو مسكوتًا عنها سنوات طويلات. وباتت هذه الهويات، محدّدًا بنيويًا وأساسًا عند بعضهم، لتحليل معطيات الثورة من منطلقات ذكورية: محدد ديني (أكثرية سنية/ أقليات/ طوائف، كالعلويين والمسيحيين والدروز والإسماعيليين)، ومحدّد قومي (عرب/ أكراد/ سريان/ تركمان... إلخ)، حيث طغت هذه الهويات بمدلولاتها الجديدة على كل ما عداها من تعيينات فردية صُهرت وهُمشت لصالح المحدّدات الهوياتية التي أفرزها الصراع.

يساعد تحليل هذه الهويات وعلاقاتها المتبادلة وعلاقاتها بمراكز القوة بالموشور التقاطعي على فهم أدق وأعمق لأوضاع النساء داخل هذه الهويات، وتأثرهن بالصراعات الحالية في سورية، مع التأكيد ((أنه لا ينبغي رؤية الهويات كمشكلات إضافية، ولكن كمجموعات معقدة من التفاعلات التي تتكوّن بشكل متبادل في علاقة مع الأعراف الاجتماعية السائدة))[26]، بحسب تعبير كرينشو.

مع تراجع الثورة السلمية لصالح العسكرة، وتطاول أمد الحرب متعدّدة الأوجه، ضوعفت شدّة التمييز والعنف ضد النساء، بغض النظر عن أماكن وجودهن، وبخاصة بعد تزايد أعداد النزوح واللجوء. وسواء كنّ "مؤيدات" أم "معارضات"، وبمختلف الانتماءات والهويات، فإن درجات العنف والتمييز المترسخين عميقًا وطويلًا في الأهرام السابقة ضد النساء، زادت باطّراد، وظهرت صور عنف جديدة، اتخذت مظاهر واضحة بمثل القتل الممنهج والاعتقال والخطف والتعذيب والتهديد والتهجير، أو مظاهر رمزية بمثل التشهير أو العنف الإلكتروني، تستدعي كلها البحث والتحليل لكشف العلاقات في ما بينها.

تاسعًا: نموذج حالة للعنف المركّب/ المتقاطع للاجئات السوريات في ألمانيا

نظرًا إلى اتساع المناطق الجغرافية التي تتوزع فيها النساء السوريات النازحات واللاجئات، وتنوّعها، واختلاف المعطيات في كل منها، لا يمكن الإحاطة بأوضاعهنّ جميعًا في سياق البحث الحالي، خصوصًا للتنوع الشديد في الهويات، ولاختلافات تقاطعات العنف والتمييز التي تعانيها كل حالة، واختلاف

(26) Roshan das Nair, and Catherine Butler (eds.), Intersectionality, page 14.

طرائق معالجة هذه التمييزات بحسب السياق الذي توجد فيه النساء[27].

لكن يمكن الاشارة إلى محدّدات تتعيّن فيها صور العنف عند تحليل وضع النساء اللاجئات، غالبًا ما تعالج على نحو منفصل، بخلاف ما يقوم به التحليل النسوي التقاطعي. من هذه المحددات، على سبيل المثال لا الحصر، الوضع القانوني والحقوق المدنية للمرأة اللاجئة، حيث يبدأ التمييز المؤسساتي والقانوني الجديد، متقاطعًا مع كل تجارب التمييز السابقة التي عاشتها في بلدها الأصلي.

السيدة (هـ.م)[28] تمثّل حالة نموذجية للعنف المتقاطع الذي تتعرض له فئة من النساء اللاجئات في ألمانيا، فقد قدمت من سورية مع طفليها القاصرين (5 سنوات، 12 سنة) من خلال إجراء "لم شمل العائلة"، وهو حق يحصل عليه الزوج أو الزوجة عند الاعتراف له/ا بصفة اللجوء، لجمع شمل بقية أفراد العائلة، المتضمنة الزوجة أو الزوج والأطفال القاصرين والطفلات القاصرات.

حصلت السيدة (هـ.م) على الحقوق التي يحصل عليها زوجها بحكم نوع الإقامة الممنوحة له، لكن بعد وصولها بمدة قصيرة، كشف زوجها عن علاقته بسيدة ألمانية، مطالبًا زوجته بتقبّل ذلك مقابل بقائها مع أطفالها. السيدة (هـ.م) القادمة من مرجعية دينية مسيحية كاثوليكية ملتزمة، رفضت الأمر، ما عرّضها للعنف الزوجي الجسدي والنفسي، وبدأ الزوج تهديدها بالانفصال والطلاق، وفي النتيجة ترحيلها إلى سورية، لارتباط إقامتها بإقامته، نتيجة تحفّظ ألمانيا على أحد بنود اتفاقية حماية النساء من أشكال العنف المنزلي جميعها[29].

لعبت صعوبات اللغة دورًا كبيرًا في زيادة التحديات التي تتعرض لها السيدة، فهي لا تستطيع الاتصال بالشرطة للتعبير عما يحدث معها، وإيجاد مكان شاغر في "بيوت النساء" المخصّصة للنساء المعنَّفات يحتاج إلى مزيد من الدعم، فالأماكن محدودة، وهي لا تستطيع قانونيًا الانتقال من منطقة سكنها إلى منطقة أخرى قد تجد فيها مكانًا، لأن القانون يفرض على اللاجئين القادمين بعد عام 2016 البقاء ضمن مقاطعاتهم.

(27) من منظور النسوية العابرة للحدود، التي تستخدم عدسات النسوية التقاطعية لدراسة كيفية تأثير العولمة والرأسمالية على الناس عبر الدول والأجناس والأجناس والطبقات، أجرت الباحثة د. كاتي الحايك دراسة تحليلة بعنوان "قصص غير مروية لنساء سوريات ناجيات من الحرب"، روت وحللت فيها ست قصص لنساء سوريات لاجئات في مخيم الزعتري بالأردن، يمثلن مجموعات مهمشة مختلفة على أساس تقاطع طبقاتهن الاجتماعية، وأعمارهن، تعليمهن، حالتهن الأسرية، مَنشئهن، وسلّطت الضوء على الطرق التي تقوم فيها وسائل الإعلام بتصدير صور نمطية عن اللاجئة المستغَلة الضحية، وتهمّش تمايزاتهن في النضال من أجل الحرية، ومعاناتهنّ من العنف والحرب، ومقاومتهن الظلم. الدراسة متاحة على موقع "دراسات سوريا"، الرابط: https://2u.pw/veUwc

(28) أجرت الباحثة مقابلة شخصية مع السيدة (هـ.م) في مدينة لايبزغ الألمانية، بتاريخ 2021-6-18، والغرض من تقديم هذه الحالة، تسليط الضوء على الاحتمالات المفتوحة لتقاطعات العنف المركب الذي تتعرض له النساء اللاجئات، حتى في دولة يتمتع فيها اللاجئون واللاجئات بحقوق أكثر من دول اللجوء في الجوار السوري، لعرض القصور الكبير في معالجة قضايا العنف المتقاطعة، ما يستدعي مزيدًا من العمل للحد منه.

(29) معروفة باسم "اتفاقية إسطنبول"، وقد صادقت ألمانيا على الاتفاقية، وبحجة أن لديها لوائح تنظم عملية اللجوء تحفظت على المادة 59، الفقرتين (2) و (3) اللتين تتيحان للنساء اللاجئات الحصول على حق الإقامة بصورة مستقلة عن الحالة العائلية.

اضطرت السيدة لاحقًا إلى الهرب مع أطفالها، واللجوء إلى أحد بيوت النساء، وعانت كثيرًا للحصول على مكان فيه، وبدعم من منظمة نسوية تدافع عن حقوق النساء اللاجئات استطاعت الحصول على حق اللجوء بصورة مستقلة.

لكن المعاناة لم تتوقّف، فبدأت تتعرض لضغوط من أهلها في سورية، والأقارب الذي يستنكرون طلاقها، وعانت مع طفليها اللذين يحاولان عدم خسارة أي من أبويهما. ولكونها عربية، تعرضت لكثير من المواقف العنصرية في محيطها، عدا عن ضغوط موظفي الدوائر الحكومية (تعد العنصرية مشكلة معترفًا بها رسميًا في ألمانيا)، وذلك كله انعكس سلبًا في صحتها، لتبدأ معاناتها مع مرض السرطان، ثم إصابتها بالكورونا، وعليها في الوقت نفسه متابعة إجراءات المحكمة الجارية بينها وبين زوجها بخصوص رعاية الأطفال.

تعرضت السيدة (هـ.م) إلى صور عدة من التمييز والعنف، يُعالج كل منها عادةً على حدة، الأمر الذي يجعل الصور الأخرى غير مرئية، مع أن هذه الصور المركبة من العنف المنزلي والمؤسساتي والقانوني والنفسي والجسدي تفاعلت معًا لتزيد من الاضطهاد الذي تعانيه، مولّدةً تمييزًا مركبًا ينتج معاناة مضاعفة، لا تحيط بها التحليلات أحادية الجانب. لكن المنظمات النسوية التي تنتهج التقاطعية، تأخذ بتحليل صور التمييز تلك مجتمعة، وتكشف عن تقاطعها وتفاعلها، لتجعل من ارتباط هذه التمييزات والعنف الناتج منها مرئيًا. ومن ثم، تضغط سياسيًا على الحكومة لرفع تحفظاتها عن "اتفاقية إسطنبول"، من خلال تسليط الضوء على الحالات المهمشة وأصوات اللاجئات غير المسموعة. مقاربة القضايا النسوية من منظور تقاطعي، وتبيّن تأثير عناصر التمييز المركّب وتأثرها في ما بينها، يتيح إمكانًا أكبر للتأثير النسوي في الحقل السياسي، وعدم الاقتصار على الجوانب الحقوقية.

إن تداخل المجالات الحقوقية/ القانونية والسياسية، وتقاطعها، وما يترتب عليها من آثار تنعكس بصور مباشرة وغير مباشرة في النساء، يدفع إلى تأكيد أهمية الربط في فكر المنظمات النسوية وعملها بين الجوانب المعرفية والحقوقية والسياسية وسواها، وهذا من أسس المنهج التقاطعي. والعلم النسوي ((لا يمكن أن يكون غير سياسي لأنه جزء لا يتجزأ من علاقات القوة. في علاقات القوة هذه، يتم إنتاج المعرفة، ولا يُراعى تنوع الخبرات الحياتية، يتم تهميش النساء غير الغربيات. علاوة على ذلك، إن هويات النساء غير الغربيات مبنية على أنهن فئة متجانسة من (نساء العالم الثالث) أو (نساء مسلمات). يرتبط هذا بالصورة المجنسنة للمرأة المضطهدة غير المتعلمة، والتقليدية والمتدينة، وربة المنزل، وذات التوجه الأسري، والضحية))[30].

(30) Lana Sirri, Führt geografische und religiöse Positionierung zu Ausschluss? AK ForschungsHandeln (Hg.): InterdepenDenken! „Wie Positionierung und Intersektionalität forschend gestalten?" (Berlin: W_orten& meer, 2015), Seite 164- 165

عاشرًا: نتائج البحث

النسوية التقاطعية اتجاه نقدي في النسوية العامة، لا يستثني النسوية ذاتها من النقد، وبخاصة نقد التحليل الأحادي المحور، والفصل الميكانيكي بين مجالات التمييز. وتهدف، من ثم، إلى نقد الأطر القانونية والممارسات الاجتماعية والسياسية المبنية على التحليل أحاديّ المحور، والفصل بين مجالات التمييز وصوره.

وباستخدام التقاطعية "توليفةً للاضطهادات"، وفق تعبير كرينشو، نجد أنّ النساء لا يتعرضن لأنواع الاضطهاد المختلفة واحدًا تلو الآخر، بل إنه بتَعرُضِهن لها مجتمعة، يُقوّى كل منها ويُعزز من خلال الأنواع الأخرى التي تولد مجتمعة نوعًا معقدًا من الاضطهاد والعنف، تترتب عليه كثير من النتائج. هذا ما يعمل النهج التقاطعي على إدراك عمقه وتحليل أبعاده ودلالاته بوصفه ((أداة مهمة تربط النظرية بالممارسة، ويمكن أن تساعد في تمكين المجتمعات والأفراد (...). إنه منظور نظري يؤكد على فحص الأبعاد المتعددة للتجربة البشرية))[31].

استخدام النهج التقاطعي في كشف اللثام عن التمييزات التي تعرضت لها النساء السوريات لسنوات طويلات، بحسب مواقعهن في أهرام/ أنساق المجتمع والدين والسياسة والاقتصاد، يسهم في تحليل أشكال العنف المركّبة التي تعرضن لها سابقًا، وزادت تعقيدًا وتشابكًا، وبخاصة بعد الثورة، لا من منطلق تعميق البعد الهوياتي وتكريس التفرقة، وإنما لكشف التعيّن الواقعي للاضطهاد المركّب؛ فمشروع النسوية التقاطعية يؤكّد ((فكرة أساسية مفادها أنّ اضطهاد النساء لا ينشأ من فراغ وإنما تبعًا لعوامل متعدّدة (كالعرق، والطبقة الاجتماعية، والدين، والأصل الوطني، والإعاقة، والمستوى التعليمي، والتوجه الجنسي)، والتي تجتمع لتُشكل تجربة اضطهاد فريدة لكل امرأة وفقًا لما تحتله من مواقع تهميش أو امتياز))[32]، مع تأكيد خطر دور النساء المتماهيات مع العقلية الذكورية، وتبني ممارساتها.

هذا الفهم ضروري للأبحاث والدراسات التي تتناول تحليل مراكز القوة في المجتمع ومواقع النساء فيها. وهو مهم للمنظمات ووسائل الإعلام النسوية، عند تصميم برامج أو مشروعات تستهدف النساء؛ فاحتياجات النساء وتطلعاتهن ليست واحدة، وينبغي وضع الاحتياجات الحقيقية للنساء -لا سيما المهمّشات- في صلب أجندات عمل تلك المنظمات.

(31) Georgina Waylen, Celis Karen, Kantola Johanna, and S. Laurel Weldon (eds.), The Oxford Handbook of Gender and Politics, (2013).

(32) كاتي الحايك، "النسوية التقاطعية وكيف يمكن تطبيقها على الوضع السوري"، موقع جدلية، https://www.jadaliyya.com/Details/36423

حادي عشر: خاتمة

النسوية التقاطعية لا تعيّن للنساء موقفًا سلبيًا من الرجال، بل تعيّن للنساء والرجال معًا موقفًا فكريًا وسياسيًا وأخلاقيًا مناهضًا للنظام الذكوري الاجتماعي/ السياسي، ونموذجيه الثقافي والأخلاقي اللذين ينتجان الرجل والمرأة وفق تراتبية تمييزية جندريًا، مع أن حقيقة الرجولة في المجتمع الذكوري رجولة هشة وخاوية، إذ قوة الرجال هي ضعف النساء وإضعافهن، لا تكامل الذكورة والأنوثة في كل منهم[33].

التركيز على قصص المهمشات في الهويات المختلفة لا يهدف إلى تجذير هذه الهويات، وإنما يسعى، من خلال هذه القصص، إلى الكشف عن العنف والتمييز المركّب/ المتقاطع تحت عباءة الهويات، بهدف إنتاج مقاربة منهجية جديدة تحيط بصور التمييز المتقاطعة والمتداخلة، وتقدّم بدائل وطرائق جديدة للبحث في بنية المجتمع الذكوري بغرض تفكيكه وتحقيق العدالة الجندرية، وهو أمر ملحّ في الوضع السوري الراهن المتشظي الذي يعاني السوريون والسوريات على حد سواء نتائجَه أينما كانوا.

النسوية التقاطعية إذ توسّع النظرية النسوية، وتغنيها، تتسق مع واقع التعقيد الاجتماعي، بل تنبع منه؛ ذلك أنّ ((الفشل في اعتناق تعقيد التركيبة الاجتماعية ليس مسألة إرادة سياسية فحسب، بل هو نتيجةٌ لتأثير طريقةٍ معينة للتفكير تشكّل بنية الممارسة السياسية، إذ تُصنَّف المشكلات الاجتماعية في مسائل أحادية، كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى، علاوة على استيراد منظور وصفي معياري للمجتمع، يعزز الأوضاع القائمة. فلا يمكن لمناهضة التمييز أن تحقق نتائج إيجابية ومكتسبات لجميع النساء، إلا إذا وضعت التجارب التقاطعية للفئات الأكثر حرمانًا في مركز اهتمامها، وفي صلب نشاطها))[34].

بناء على ذلك، قد نتمكن من تطويرَ لغة ناقدة للمنظور المسيطر توفر أسسًا لتوحيد الجهد النسوي، أو تكامله، فالنسوية التقاطعية تساعد على رؤية العام في الخاص والفردي، والسياسي في الشخصي، وترى المشترك بين التجارب الخاصة، وهذا المشترك هو معيار الفكر النقدي، وجوهر النسوية.

(33) للمزيد يُنظَر: جاد الكريم الجباعي، فخ المساواة، تأنيث الرجل تذكير المرأة، ط1 (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2018).

(34) كمبرلي كرينشو، "إنهاء تهميش تقاطع العرق والجنس...".

المصادروالمراجع

باللغة العربية

1.أحمد. علياء، واقع المرأة السورية في الأزمة الراهنة، ط1 (دمشق: بيت المواطن، 2014).

2.جامبل. سارة (محررة)، النسوية وما بعد النسوية دراسات ومعجم نقدي، أحمد الشامي (مترجمًا)، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002).

3.الجباعي. جاد الكريم، فخ المساواة تأنيث الرجل تذكير المرأة، ط1، (د.م: مؤمنون بلا حدود، 2018).

4.ليرنر. غيردا، نشأة النظام الأبوي، أسامة إسبر (مترجمًا)، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005).

بلغة أجنبية

1. Waylen. Georgina, Celis Karen, Kantola Johanna, and S. Laurel Weldon (eds.), The Oxford Handbook of Gender and Politics, (2013).
2. Das Nair. Roshan, and Catherine Butler (eds.), Intersectionality: Sexuality and Psychological Therapies: Working with Lesbian, Gay and Bisexual Diversity, (John Wiley & Sons, Ltd. 2012).
3. Patricia Hill Collins and Sirma Bilge, Intersectionality, 2ed.)Polity Press Polity Press 2020).
4. AK ForschungsHandeln (Hg.), Interdepen Denken!: Wie Positionierung und Intersektionalität forschend gestalten?, (Berlin: W_orten& meer, 2015).
5. Smykalla, Sandra, Vinz, Dagmar (Hrsg.), Intersektionalität zwischen Gender und Diversity. Auf. 4. (Münster: 2016).